التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

قراءة في كتاب 18

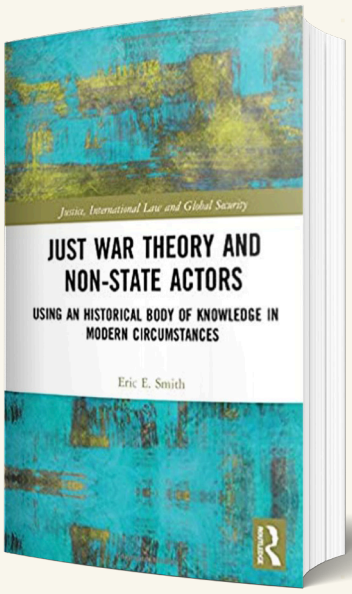

نظرية الحرب العادلة والجهات المؤثرة غير الحكومية

توظيف التجارب والمعارف السابقة في تحليل الصراعات الحديثة

إيريك إدوين سميث

أكتوبر 2020

w w w . i m c t c . o r g

قراءة في كتاب

إصدار شهري يصدر عن الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير مركز الدراسات والبحوث

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث

البريد الإلكتروني: info@taoqresearch.org

هاتف: 966 114890124+

18

قراءة في كتاب

نظرية الحرب العادلة والجهات المؤثرة غير الحكومية

مفهومُ الحرب العادلة من المفاهيم الإشكالية في حقل الفكر السياسي والعَلاقات الدَّولية والدراسات الأمنية المعاصرة؛ فإن طرح سؤال عن عدالة الحروب هو في ذاته سؤال إشكالي لجدوى الحروب التي شهدتها البشرية، وما زالت تشهدها. إنه إشكالٌ أخلاقي قبل أن يكونَ أكاديميًا: فهل هناك حربٌ عادلة؟ وهل يمكن تسويغُ الحرب أخلاقيًا؟ وهي أسئلة قديمة قِدَم بروز الحرب في صراع المصالح المادِّية والرمزية بين البشر، والجواب عنها يكون من مبادئَ ومعايير خاصَّة، ليست أعرافًا أو قواعدَ قانونية ملزمة للأطراف بقَدر ما هي ميثاقٌ لأخلاق الحرب والسِّلم، تحدِّد ما ينبغي أن يكون، وبعضها يؤطِّر مرحلةَ ما قبل شنِّ الحرب، وبعضها يؤطِّر مرحلةَ الحرب بعد اندلاعها.

لعلَّ أولَ من ناقش الموضوعَ من زاوية تخصُّصية "أكاديمية" بحتة هو الفيلسوفُ الأمريكي "مايكل والزر Michael Walzer" في كتابه "**الحروب العادلة وغير العادلة**" الذي ميَّز بين ما يُعَدُّ حربًا عادلة وحربًا غير عادلة؛ طِبقًا لمعاييرَ نظريةٍ محدَّدة. وسنتناول في هذه الدراسة أطروحة الباحث "إيريك إدوين سميث" بجامعة أوبرن، ألاباما، بالولايات المتحدة الأمريكية: "**نظرية الحرب العادلة والفاعلون غير الحكوميين**" بالعرض والقراءة التحليلية.

سؤال جوهري

عبر تتبُّع نشأة مفهوم الحرب العادلة وتطوُّره، والوقوف عند التحدِّيات الراهنة المتعلِّقة بالعولمة، وسيادة المؤسسات الدَّولية، والأعمال الإرهابية، وأسلحة الدَّمار الشامل وغيرها، نعرض للتساؤل الآتي: هل كان بوسع مجموعة من المعارف القديمة المنضوية تحت اسم «نظرية الحرب العادلة» أن تُوظَّفَ اليوم لتكونَ دليلًا أخلاقيًّا في أوضاع تسعى معها الأنظمةُ إلى استعمال القوة العسكرية لحلِّ النزاعات، إما تجاه دول بعينها وإما مع جماعات في دول. أي: ما يسمَّى بالفاعلين المسلَّحين غير الحكوميين، التي جعلها الباحثُ موضع اهتمامه في الأطروحة، بطرح سؤال جوهري:

كيف لنظرية الحرب العادلة أن تطبَّقَ في عصرنا، إذ تواجِه المجموعاتُ المسلَّحة غيرُ الحكومية احتكارَ الدول والمؤسسات الدَّولية حقَّ استعمال القوة؟

من الوجهة الفلسفية: تسعى نظريةُ الحرب العادلة إلى حصول نوع من التوازن بين النزعة غير الأخلاقية لاستعمال العنف، وضرورة الدفاع عن النفس والأملاك أو الدولة. ويرى بول كورنيش أن نظرية الحرب العادلة بكونها مزيجًا من الوسائل والغايات هي ثنائية؛ إذ يحتفظ كلٌّ من «قانون مسوِّغات الحرب» و«قانون إدارة الحرب» باستقلاليته عن الآخر؛ لأنه لا يمكن لحرب غير عادلة أن تُشَنَّ بعدالة، وفي الوقت ذاته ليس من المنطقيِّ لحرب عادلة أن تُدارَ بغير عدالة.

ومن الوجهة النظرية: لا بدَّ لأي حرب كي تكونَ عادلة أن تستوفيَ عناصر قانون مسوِّغات الحرب قبل الشروع فيها؛ لأن مسوِّغات الحرب تربط سعيَ الدولة لاستخدام العنف بحاجتها إلى ضمان السِّلم والحفاظ على الأمن. أما قانونُ إدارة الحرب فهناك حُزمة من القواعد التي تؤطِّر العمل العسكريَّ والسلوك القتالي، وقانون إدارة الحرب يأتي مكمِّلًا لقانون مسوِّغات الحرب، والغايةُ النهائية لكليهما هي تحقيق السِّلم، واجتناب النزاع والعنف، والتصرُّف بلياقة في حالة الحرب.

مسوِّغات الحرب

يتكون قانونُ **مسوِّغات الحرب** من ستة عناصرَ رئيسة، هي:

1. القضية العادلة.
2. النيَّة الحسنة.
3. السُّلطة المختصَّة.
4. مبدأ التناسب (سياسيًّا).
5. احتمالات النجاح.
6. مبدأ الملاذ الأخير.

في حين يتكوَّن قانون **إدارة الحرب** من عنصرين، هما:

1. مبدأ التناسب (عسكريًّا) .
2. مبدأ التمييز.

وقد اختار الباحثُ إيريك سميث تعريفَ الإرهاب بأنه: كلُّ فعل من شأنه أن يُرهبَ الآخرين، وعادةً ما يستهدف الإرهابي عشوائيًّا التجمُّعات البشرية لنشر الخوف والذعر؛ لأن هدفه تغيير سلوك ما، أو نظام حكم قائم. ونجد «جيفري ويتمان» يصفُ الإرهاب المعاصر بأنه يحوز هامشًا صغيرًا من القوة السياسية والعسكرية، غير أنه يطمح إلى إحداث إصلاح سياسي باستعمال القوة العسكرية، وبطابع استشهادي للقتال حتى الموت دون مُساومات.

ومن المعلوم أن حوادث التاريخ تُثبت ظهور جماعات متمرِّدة على أنظمة الحكم، وفي العقود الثلاثة الماضية شهد العالم عددًا من هذه الجماعات العنيفة التي تملك القوةَ وأساليب المناورة العسكرية؛ مما يُحدث تهديدًا حقيقيًّا للتوازن الذي تحافظ عليه الأمم المتحدة في المجتمع الدَّولي.

وبحسَب «أولريخ شنيكينير Ulrich Schneckener» أستاذ العلاقات الدولية فإن هذه الجماعات تتحدَّى احتكارَ المؤسسات الدَّولية وأنظمة الدولة لاستعمال القوة، بوصفها جماعات مسلَّحة فاعلة غير حكومية (ANSA)؛ وتشمل القراصنة، والمرتزِقة، وأمراء الحرب، وقُطَّاع الطرق، والعصابات الإجرامية،

وغيرها ممَّن يعمل خارج نطاق الدول ويندرج تحت تعريفه للفاعلين المسلَّحين غير الحكوميين.

وتمتاز هذه الفئةُ من الفاعلين بعدم قدرتها على الاندماج في مؤسسات رسمية؛ كالجيوش النظامية، والحرس الرئاسي، وقوات الشُّرطة. ولضمان الاستمرار تحتاج إلى ملجأ آمن، وإلى دعم الدول المموِّلة.

ويعرِضُ «دانييل بايمان Daniel Byman» خبير سياسة الشرق الأوسط بمعهد بروكينغز، ثلاثَ فئات من رعاية الدولة النشطة لهذه المجموعات الإرهابية: **الفئة الأولى** تسمَّى بـ (**التحكم** control)، وهي الحالة التي تُنشِئ فيها الأنظمةُ الجماعات المسلَّحةَ مباشرة وتؤثِّر فيها، وتخدم هذه المجموعاتُ سياساتِ هذه الأنظمة صراحة. مثل: إنشاء الحكومة السورية جماعةَ «الصاعقة» الفلسطينية؛ لتقويض تنظيم ياسر عرفات. و**الفئة الثانية** المسمَّاة بـ (**التنسيق** Coordinate)، وهي الحالة التي لا تسيطر الدولةُ فيها على الجماعة، لكنها تؤثِّر فيها كي تستمرَّ في خدمة مصالح الأنظمة. مثل: تأثير إيران في حزب الله لزيادة نفوذها في لبنان. و**الفئة الثالثة** تسمَّى بـ (**الصِّلة** Contact)، وهي الحالة التي تمارس الدولةُ الراعية فيها ضبطًا أقلَّ من الفئات السابقة؛ لكنها تؤثِّر في أعمال الفاعلين المسلَّحين غير الحكوميين، بالإبقاء على قنوات التواصل مفتوحةً فيما بينهما.

تطوُّر النظرية

رصد سميث تطورَ نظرية الحرب العادلة عبر الزمن (ما يُقدَّر بألفي سنة من التراكم المعرفي في هذا الصَّدد)، وتتبَّع جُلَّ النتاج النظري الذي رافقها؛ بَدءًا بالمفكِّرين الأوائل إلى يومنا هذا، موضحًا كيف تكوَّن الأحداثُ والوقائع التاريخية المفاهيم. واستعرض الباحثُ (الأدبيات) مع بعض الوقَفات الضرورية من أجل تجميع حِجاج المنظِّرين في ميادين شتَّى، وتوظيف إطار المفاهيم هنا للمضيِّ قُدمًا في طرح الأسئلة لفهم كيف يمكن تطبيقُ نظرية الحرب العادلة في الأوضاع الراهنة، مع تحليل دراسة الحالات.

يعد مصطلحُ «العدالة» أحد المكوِّنات الأساسية لنظرية الحرب العادلة، وفي هذا الصدد ينظر «كوبيترز وفوشن» إلى العدالة على أنها إنصاف؛ عبر معاملة الناس والجماعات والثقافات والأمم باحترام وعناية، والتصرف بعدالة يجعل أصحاب القوة مقيَّدين بمبادئَ تعزِّز اهتمامهم واحترامهم لخِيارات الذين لا يستطيعون الدفاع عن ذواتهم، واحترامهم لطموحاتهم.

ويعتقد المؤرِّخون أن الكتاباتِ الأولى التي دُوِّنت عن الحرب العادلة اكتُشفت في عهد «امنحوتب» الرابع (1367–1350 ق.م)، وهي تشير إلى مجموعة من المواثيق والأعراف المؤطِّرة للعَلاقات بين العائلة الملكية والوُجهاء، مستعملةً أوصافًا للمبارزة، كنايةً عن المعايير السائدة للتعبير عن منصب وامتيازات وواجبات واختصاصات. وتصف هذه الكتاباتُ الأوضاعَ والظروف التي تسمح باستخدام القوة، ومن يمكن عَدُّه خصمًا في منطقة المتوسط. إن هذه القواعدَ المصرية القديمة أسهمت في تحديد السلوك الصائب في ظروف محدَّدة؛ لكنها افتقدَت الانسجام في تحليل الظروف الموجبة لاستعمال القوة بحِرص وبمسوِّغ مقبول.

ويستحضر الباحثُ إسهام المفكِّر الروماني «شيشرون» (القرن الأول ق.م) الذي كان له تأثيرٌ كبير في فكر الحرب العادلة، فالإغريق والرومان رأوا مسألةَ حماية مجتمعهم أمرًا لا مَحيد عنه، والتغاضي خَرقًا للعدالة. ويرى شيشرون أن حماية الشعب تقتضي اللجوء إلى العُنف لرَدع عدوٍّ ما. ويندرج تحت هذا: النكوصُ أو التراجع عن المعاهدات، والتخلِّي عن الحِلف، وانتهاك السيادة الإقليمية، ورفض تسليم المجرمين.

وبعد أن اعتنقت الإمبراطوريةُ الرومانية الديانةَ المسيحية واجه المفكرون تحدِّيًا متعلِّقًا بأن يحظَوا بدعم الرومان المسيحيين الذين كانوا يتبنَّون النزعة المسيحية المهادنة التي تُؤثِر السِّلم، فكان الرهان على المواءمة بين تلك النزعة المسيحية السِّلمية ومُتطلَّبات حماية الإمبراطورية من هجَمات القبائل البربرية. ومع مرور الوقت، وبانتشار المسيحية في أرجاء الإمبراطورية، انتقل الاهتمامُ بالسِّلمية المطلقة إلى تقبُّل روما أن الحرب في ظروف مُلزِمة فعل ضروري، وجرَّاء هذه التحوُّلات نشأ مفهومُ **الحرب العادلة** في السياق الفلسفي الغربي.

ويرجع الفضلُ إلى المفكِّر الكاثوليكي «سان أوغستين SAINT AUGUSTIN» في تقسيم العناصر الثلاثة من مسوِّغات الحرب؛ جاعلًا أوَّلها: أن السُّلطة السياسية الشرعية ضمِنَت الإذنَ من الله في استعمال القوة. وثانيها: القضيةُ العادلة لا بدَّ منها قبل اللجوء إلى القوة، ويمكن تحديدُ القضية في الثأر بالأضرار التي سبَّبها طرفها الآخر. والثالث: قرار استخدام القوة ينبغي أن يكون مؤسَّسًا على حُسن النيَّة. ومع أن هذه العناصرَ صُنِّفت بعيدًا عن كتابات الحرب العادلة، كان المفكرون الأوائل يدمجونها بثلاثة حين مناقشة عدالة حرب مُحتمَلة.

فإذا كانت العدالةُ من شأنها أن تؤثِّرَ في القضية العادلة فإن المسؤولين عن القضية مُلزَمون باستخدام القوَّة الممنوحة

لهم بحكمة، وليس بهدف الإساءة للضعفاء، وإنما من أجل استعراض السُّلطة المتضمِّنة الدفاع عن الوطن، والتضحية من أجل الصالح العام، والسعي لوقف الشر. والراجح أن الكُتَّاب الأوائل ناقشوا حضورَ فكرة أن الشرَّ مسوِّغ للحرب، والسلطة المختصَّة ينبغي أن تلجَ النزاع بصفاء النيَّة، وإذا ارتكزت هذه النيةُ على التلويح بالقوَّة في وجه كِيان أضعف يجعل ولوج النزاع غيرَ عادل أخلاقيًا.

مكوِّنات الحرب والفاعلون

استفاض الباحثُ في تتبُّع التعقيبات والنقاشات عن **مكوِّنات الحرب العادلة** وهي: **القضية العادلة** بوصفها مسوِّغًا أخلاقيًا لشنِّ الحرب. و**التدخُّل المسلَّح** حين تنتهك دولةٌ سيادةَ دولة أخرى. و**النيَّة الحسنة** بأن تكون غايةُ الحرب نبيلةً. و**الوقاية والاستباق**: أي الاحترازُ العسكري بغرض الدفاع عن النفس. و**السُّلطة الشرعية**: أي الجهة المخوَّلة بشنِّ الحرب واتخاذ القرار بشأنها. والتناسب: بأن تكونَ المنافع من الحرب أكبرَ من الخسائر. و**فُرَص النجاح** أي التيقُّن من كسب الحرب. و**الملاذ الأخير**، و**التمييز في الحرب**، و**حَصانة غير المقاتلين**، أي التمييز بين الأهداف المشروعة وغير المشروعة.

وتحاول هذه الدراسةُ تطبيق نظرية الحرب العادلة على حالات خاصَّة، منها الفاعلون المسلَّحون غير الحكوميين، والدولة التي توفِّر لهم المأوى. والهدف من هذا اختبارُ مدى جَدوى بناء معرفي يُعرف بنظرية الحرب العادلة في ظروف حديثة وفريدة؛ سعيًا إلى إثبات أنها تصلُح أكثرَ من أيِّ وقت مضى. أي إن هذه الدراسة تحاول تنقيح النظرية بُغية تطبيقها في واقعنا الراهن؛ إذ يُنظر إليها اليوم على أنها أداةٌ معيارية في حوادث النزاع المختلفة، فنعود إلى السؤال الجوهري للدراسة: كيف يمكن تطبيقُ هذه النظرية في الأوضاع الراهنة مع وجود الفاعل المسلَّح غير الحكومي الذي يواجه احتكارَ استخدام القوة من طرف الدول والمؤسَّسات الدَّولية؟ وإن الحالات المُنتقاة للدراسة تُعَدُّ مأزِقًا للنظرية؛ لأن الرؤى تُراوح بين ملائمة وأخرى تستدعي مزيدًا من التنقيح.

من الملاحَظ أن هناك قواسمَ مشترَكة بين الحالات التي يعالجها الباحث، أولها: أن الفاعل المسلَّح غيرَ الحكومي يشتغل بمأمَن من العقاب في الدول المحتضِنة له. ثانيها: أن هذه الجماعات تمتلك قُدرات عسكريةً وعتادًا ومعرفة، وتُبدي استعدادًا للتصرُّف على نحوٍ مضادٍّ أو مستقلٍّ عن الدولة المحتضِنة. ثالثها: أنها لا تتخوَّف من إحداثِ ضررٍ أو قتلِ أعدادٍ كبيرة من الأبرياء. ورابعها: غالبًا ما تكون الدول المحتضِنة لهذه الجماعات ضعيفة، على غِرار الدول التي تعاني الاضطراباتِ والحروب. ولبعض الحالات مميِّزاتٌ خاصَّة، منها أن الجماعات تكون خاضعة لدوافعَ سياسيةٍ مختلفة، وتتوزَّع مواردها بين مصادرَ شتَّى في العالم، وهي خاضعة لثقافة دينية متنوِّعة، والأنظمة المحتضِنة تختلف قدراتها في التحكُّم في هذه الجماعات بقدر تنوُّع مصالحها.

وحاول الكاتب اختبارَ نظرية الحرب العادلة في الأوضاع الراهنة، مع بيان السبيل إلى تطبيق النظرية في سياق عُنف الجماعات المسلَّحة تجاه أجهزة أمن الدول خارج حدود الدولة المحتضِنة. فناقش عناصرَ الإطار النظريِّ للحرب العادلة في ضوء الظروف المعاصرة وَفق منهج منظَّم، مختبِرًا مكوِّناتها كلَّها في سياق معاصر مُتَّسم بحيوية الفاعلين المسلَّحين غير الحكوميين، والتدخُّل في سيادة الدول، وتضارب المصالح بين القوى، وانتهاك المواثيق والحقوق. ويحضُر هنا سؤالٌ عن مدى نسبيَّة مبادئ الحرب العادلة كما هي معروفةٌ في عالمنا اليوم. وهو سؤال لكلِّ مبدأ على حِدة في واقعيته وحدود تطبيقه؛ كي يكون مُلزِمًا للجماعات المسلَّحة.

دراسة حالات

درسَ الباحث إيريك سميث ثلاثَ حالات في العالم، لتنظيمات مسلَّحة غير حكومية، على النحو الآتي:

أولًا: القاعدة والولايات المتحدة

تتبَّع سميث التطوُّر السياسيَّ لأفغانستان من 1950م إلى الغزو الأمريكي، ليحدِّدَ عوامل صُعود جماعات طالبان والمجاهدين، التي أجبرت الولايات المتحدة على التدخُّل في أفغانستان. وكان الاحتلالُ السوفييتي لأفغانستان نموذجًا للتأثير الخارجي المرفوض، وعمَد السوفييت إلى تحديث البنية التحتية بالبلد ببناء السدود والمطارات والطرق والمدارس، ولا سيَّما في النصف الشَّمالي المحاذي للدول السوفييتية. واشتدَّ الاضطرابُ بين الشعب والأنظمة السوفييتية على مدار ثلاثة عقود، عقب سياسة التبعيَّة التي انتهجَها السوفييت، حتى اندلاع تمرُّد شعبي كبير سنة 1979م لإنهاء الوجود السوفييتي في أفغانستان، تلاه قرار غورباتشوف سنة 1989م بجلاء قوَّاته. ثم برزت حركةُ المجاهدين السياسيةُ التي تنتهج سياسةً مبنيَّة على القناعات الدينية الإسلامية، وتسلَّمت زِمامَ السلطة بعد الحرب الأهلية، ليُنصَّب برهان الدِّين ربَّاني رئيسًا لدولة المجاهدين، وهو ممَّن قاتل السوفييت سابقًا، وطالبان لاحقًا.

وأسهمَ هذا في تأجيج الانقسامات الطائفية. وقد أدَّت الحروب الداخلية والتدخُّلات الخارجية بأفغانستان إلى إخفاق الدولة في توفير الخدَمات العامَّة؛ كالصحة والتعليم، واستفحال البَطالة والأزَمات الاقتصادية، خلافًا للدول التي تُعزِّز شرعيَّتها السياسية بتعزيز الاستقرار في المؤسَّسات السياسية، ومحاسبة الإدارات العامَّة، وإتاحة المجال للمشاركة السياسية.

لطالما كان رُوَّاد نظرية الحرب العادلة على مَرِّ التاريخ يعبِّرون عن استيائهم واستنكارهم للأنظمة المستبدَّة تجاه شعوبها وشعوب الدول الأخرى. ويبقى السؤال المطروح: هل يعاني المجتمع من استبداد الحاكم والجو المحتقِن المفعَم بالفوضى، أو من الجريمة الجماعية؟

أحداث 11 سبتمبر 2001

خلَّف هجومٌ مفاجئ لطائرتين على مبنى التجارة العالمي بنيويورك خسائرَ بشرية ومادِّية فادحة. فأعلن الرئيس جورج بوش الابن الابن إنذارًا نهائيًّا على حركة طالبان وتنظيم القاعدة. ولكن طالبان رفضت الطلبَ الأمريكي.

إن هناك سِمةً مميزة في الإطار النظري للحرب العادلة هي الحاجةُ إلى حوار بين الأطراف المتنازعة، وهنا نسأل: هل أُقيمت محادثاتٌ صريحة للتسوية السِّلمية؟ هل الطرفُ المطالب بالعدالة انتظر ردًّا من الخصم قبل القيام بردِّ فعل؟ يرى نعوم تشومسكي أن القوة والسُّلطة المستعرَضة من طرف دولة قوية قد تسوِّل لدولة ضعيفة أن تعُدَّ الردودَ غيرَ المألوفة موازنةً للقوى مع تلك الدولة القوية. قد خضع الحوارُ بين أمريكا وطالبان للمكانة القوية لأمريكا دَوليًّا، وزاد من حدَّته تهديداتُ بوش الابن باستعمال القوة. ويسأل المرء إن كان خِيار التهرُّب لدى طالبان من القضايا الرئيسة وسيلةً لإطالة أمَد الاعتراف بها على المستوى الدَّولي.

بعد الحادثة كان العالم متعاطفًا مع الولايات المتحدة، ويتوقَّع أن تستخدمَ القوة العسكرية للثأر من خصم جريء يتحدَّى العالم بأسره. وجسَّدت أمريكا عدالةَ قضيتها في الانتقام للضرر الناتج عن هجَمات القاعدة، وفي حماية الشعب والدولة من هجَمات أخرى محتمَلة، فباشر الرئيسُ بوش الابن حملةً عسكرية على القاعدة، مع حظر كلِّ من ينضمُّ إلى القاعدة وطالبان سياسيًّا.

يبدو أن هذه الحالة تكشف جانبين فريدين قد يُلحَظان في النزاعات مستقبَلًا، الأول: أن الجماعات المسلَّحة تملك وسائلَ فتَّاكة أجبرت دولةً أجنبية على الدخول في نزاع مسلَّح مع الدولة الراعية لها. والثاني: أن أيَّ جماعة مسلَّحة قد تبرُز وتتصرَّف على نحو يغيِّر قواعد العَلاقات الدَّولية. إن النزاع الذي يجمع القاعدة وأمريكا هو حاجزٌ أمام الحرب العادلة؛ إذ إن الدول الراعية يُفترض أن تتحكَّم في الجماعات المحسوبة عليها، لكن يبدو أن القاعدة كانت تشعر بقدرتها على الإفلات من العقاب.

ثانيًا: حزب الله وإسرائيل

عقب استقلال لبنان سنة 1943م هاجرت فئاتٌ شيعية أصولها إيرانية إلى لبنان، واستطاع الشيعةُ بلوغ السُّلطة هناك. وزادت الجماعة المسلَّحة غير الحكومية المسمَّاة بـ «حزب الله» من نفوذ

الحركة الشيعية؛ بالتحريض والعنف تجاه الحكومة اللبنانية ودولة إسرائيل. ولم تكُفَّ الجماعة عن التسلُّح على الرغم من المكاسب السياسية التي حقَّقتها؛ بل واجهت جماعاتٍ مسلَّحةً أخرى، وواجهت الحكومةَ نفسها.

وخرجت الدولةُ اللبنانية من الحرب الأهلية فيها (1975–1990م) مُنهكةً اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، في حين سارع حزبُ الله منذ تأسيسه عام 1982م إلى زيادة نفوذه.

ويشير «دانييل بايمام» إلى أن الحكوماتِ المركزيةَ حين تعجز عن تلبية حاجات الشعب يطفو على السطح الفاعلُ المسلَّح غير الحكومي؛ ليوفِّرَ الدعم وما تحتاج إليه الدولة. وقد تطوَّر حزب الله حتى بات مواجهًا لقوات الدفاع الإسرائيلية، أحد أكثر الجيوش تقدُّمًا في العالم.

كانت الحرب مع إسرائيل سنة 2006م نموذجًا للنزاع الذي يكون فيه الفاعل المسلَّح غيرُ الحكومي مؤثِّرًا أساسيًّا، ومجالًا رحبًا لتوظيف نظرية الحرب العادلة، فمنذ «معاهدة وستفاليا» نُظِّم العالم في إطار دول ذات سيادة محمية بالقوانين الدَّولية، يُفترض أن تتصرَّفَ بمسؤولية فيما يتصل بالشؤون الداخلية لكلٍّ منها.

وعلى نحو مشابه لحالة طالبان مع القاعدة والولايات المتحدة الأمريكية، باتت حالةُ حزب الله مع إسرائيل استثناء؛ إذ تواجه الدولةُ مجموعة مسلَّحة غير حكومية تحتضنها دولةٌ أخرى، وهنا نسأل: كيف يمكن أن يكون حوارٌ مع طرف غير معترَف به «حزب الله»؟ من الممكن أن نفترضَ مشاركة الدولة الحاضنة في الحوار، لكن حزب الله يتصرَّف باستقلال، ومن دون رعاية الدولة الحاضنة.

ومن المفترض أن تقوم دولة ذاتُ سيادة بتسوية النزاع بأسلوب دبلوماسي ناضج، غير أن الحكومة الإسرائيلية وجدت نفسها تردُّ على استفزازات حزب الله، فأبدت بذلك افتقادها لرؤية بعيدة المدى باستعمالها السلاحَ تجاه المدنيين، دون اعتبار للآثار التي قد تترتَّبُ على ذلك. هذا النمطُ من ردود الفعل الجامحة تكرَّر مرَّات، وهو يكشف أن المحتلَّ الإسرائيلي يُؤثر العمل العسكريَّ على البدائل غير العنيفة.

من المؤكَّد أن للحكومة الإسرائيلية حقَّ حماية مواطنيها ومواردها، لكن استعمالها للقوة المُفرِطة يوحي أن إسرائيل تنظر إلى حزب الله على أنه دولةٌ نظيرة، وليس جماعةً مزعجة في دولة متاخمة فحسب.

من هذه الحالة يمكن الوصول إلى ثلاثة استنتاجات، هي:

1. أنها نموذجٌ لدولة حاضنة (لبنان) تستفيد من جماعة مسلَّحة فيها «حزب الله»، وبعد الحرب الأهلية عجَّل الحزب بتلبية الحاجات الأساسية لها.

2. تُظهر محدوديةَ خِيارات الدولة لكبح تمدُّد جماعة مسلَّحة وتوسُّعها «حزب الله».

3. تُظهر تأثيرَ الأطراف الخارجية (إيران وسوريا) في الجماعات المسلَّحة غير الحكومية «حزب الله»، وبذلك تتعرَّض الدولة الحاضنة (لبنان) لتدخُّل خارجي وصراع داخلي معًا.

ثالثًا: فقدان السيطرة

أما في باكستان فقد بات الجهاديون على الحدود، ومنحوا الدعمَ اللازم للحمَلات الإرهابية بأفغانستان والهند، وامتدَّ نطاق تأثيرهم بعدما أعلنوا مسؤوليَّتهم عن مجزرة ستوكهولم، إذ قُتل ما يزيد على مئتي شخص، إضافة إلى اغتيال رموز مسلمة معتدِلة بمصرَ والمغرب، فكان الغرض الأساسيُّ من لجوء الرئيس الباكستاني إلى الأمم المتحدة طالبًا إرسالَ قواتٍ لحفظ السلام هو تفادي أيِّ حرب محتمَلة مع الهند.

وحين نتحدَّث عن النيَّة الحسنة إزاء الحرب العادلة في هذا السياق المشحون في باكستان، فالمقصودُ هو الدوافع التي تحرِّك القائد، والوسائل والغايات لكلِّ نزاع محتمَل. يقول «سان توماس أكيناس» أحدُ المنظِّرين الأوائل للحرب العادلة: كان ينبغي أن يكون الرئيسُ بمنأًى عن أي مصالح حين اتخذ قرارَ استخدام القوة؛ بل أن يكونَ بجانب المصلحة الكبرى للبلد. مما لا شك فيه أن الرئيس الباكستاني كان يسعى إلى جمع دعم الدول الأخرى والأمم المتحدة؛ لبسط السيطرة على الكِيانات الخارجة عن الدولة في بلاده. وإذا كانت نيَّة الرئيس صادقة فسيسعى إلى السِّلم والرفاه لبلاده.

وإذا استحضرنا مبدأ القضية العادلة في هذه النازلة يرى سان أوغيستين القضيةَ العادلة بمنزلة انتقام من إصابات تسبَّب بها الآخر، وهي عقابٌ للآخر لإخفاقه في تسوية وضع سيئ، أو مبادلة شيء أُخذ على نحو خاطئ؛ لذلك يعدِّد الأسبابَ التي تؤدِّي إلى اندلاع الحرب في احتلال أراض، وهجَمات دون سابق إنذار، والسعي نحو التوسُّع والهيمنة. من هنا ينبغي أن يحدُثَ شيء سيِّئ جدًّا كي يستدعيَ اتخاذ إجراءات تجاه المعتدي. هذه الإجراءاتُ قد تكون عقابًا أو مبادلة للضَّرر. إن المشكلة هنا تتجلَّى في أن بعض الحالات قد يكون مرتكبُها لم يُقدِم على

أي خُطوة، لكن من الضروري استباقها بردٍّ فعل احترازي يحُول دون ضرَر جسيم، ونكون في هذه الحالة في وضع دفاعي استباقي مقبول أخلاقيًّا في حال غياب بدائلَ غير عسكرية لتسوية النزاع.

وفي هذه الحالة الثالثة تُثبِت نظرية الحرب العادلة جَدواها في فهم السيناريو الافتراضي في باكستان، وهي ظرف خاصٌّ يسمِّيه مايكل والزر بالطوارئ القصوى، إذ تكون الدولة قد فقدت زِمامَ السيطرة على أسلحة فتَّاكة في حوزة فصيل خارج عن نطاق سيطرة الجهاز العسكري للدولة، ولا سيَّما المجموعاتِ العسكرية المتصلة بالجماعات المتشدِّدة بنيَّة إلحاق الضرر بالمواطنين.

خاتمة

الدراسة الغنيَّة عن الحرب العادلة وتطبيقاتها في الأوضاع الراهنة، تمكِّن صُنَّاع القرار من إحداث التوازن بين الجانب الأخلاقيِّ في النزاع ومتطلَّبات حماية الدولة. نجد في مبدأ عدالة القضية مثلًا أنه يتطلَّب توافرَ تصرُّفات سيِّئة من أجل أن تتمكنَ الضحيةُ من الفصل في الموضوع، في حين أن الجماعات المسلَّحةَ غيرَ الحكومية تقوم بأعمال عُدوانية دون سابق إنذار أو سُلطة شرعية.

ففي السيناريو الأفغاني كانت الجماعةُ المسلَّحة بصدد ارتكاب أعمال عنف بحقِّ دولة خارجية؛ فكان من حقِّ الضحية أن ترُدَّ على الهجَمات. أما في حالة حزب الله فالاشتباكُ مع إسرائيل يجعلنا نسأل: هل يرقى إلى مستوى تهديد حقيقيٍّ لإسرائيل؟ والجواب لا؛ لأن إسرائيل تملك وسائلَ سلمية متاحة لتسوية النزاع، لكنها آثرت القوةَ لعقاب الحزب، وتعريض المدنيين اللبنانيين لخطر غير محسوب. أما السيناريو الباكستاني فيتفرَّد بالتهديدات بواسطة أسلحة الدمار الشامل؛ ما أدَّى بالدولة إلى طلب الدعم الدَّولي بقصد التدخُّل العاجل، واستباق الخطر الفتَّاك.

ونجد الأمرَ نفسه حين مناقشة فُرص النجاح، فهذا المبدأ يدفعنا لنسأل: ماذا يعني النجاحُ لدى المجموعات المسلَّحة؟ وما معاييرُه؟ إذا كان النجاح يتجلَّى عادةً في تحقيق السِّلم والاستقرار الضامن للمصلحة العامَّة للمواطنين فإن حالة القاعدة تجعل من غاياتها تدميرَ الغرب، وعدم قبول الحلِّ الوسط، والقتال حتى الموت (الاستشهاد)، وهنا يبدو أن الجماعات المسلَّحة تفتقر إلى إعادة تعريف الوسائل والغايات، والعُمق المطلوب، واستيفاء فُرص النجاح.

هناك ضرورةٌ لطرح سؤال أخير: لماذا تُهِمُّنا مسألة خرق نظرية الحرب العادلة؟ إن ذلك يكتسب أهمية؛ لأن النظرية فرضَت نفسها عبر آلاف السنين لتكونَ دليلًا أخلاقيًّا يوجِّه سلوك القادة والدول، وأهمِّيتها تبرز في مقدار تأثيرها في القانون الدَّولي، وتشير الدراساتُ إلى أن المجموعات المسلَّحة تتعمَّد خرقَ معايير الحرب العادلة التي تؤطِّر المجتمعات الحديثة.

نظرية الحرب العادلة والجهات المؤثرة غير الحكومية

توظيف التجارب والمعارف السابقة في تحليل الصراعات الحديثة

الناشر:

روتليدج الطبعة الأولى (31 مارس 2020)

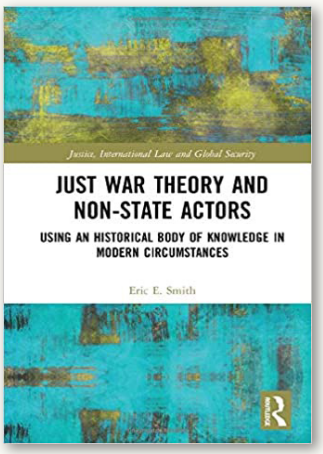

Just War Theory and Non-State Actors: Using an Historical Body of Knowledge in Modern Circumstances
(Justice, International Law and Global Security)

Edited by: Eric E. Smith
Hardcover: 226 pp.
Publisher: Routledge; 1 edition (March 31, 2020)
ISBN-10: 1472473973

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

قراءة في كتاب 18

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

@IMCTC_AR | @IMCTC_EN | @IMCTC_FR
www.imctc.org